استطاع أن يتخطى مستوى 7.250 نقطة

«بيان»: المضاربات في سوق الكويت إيجابية على المؤشرات

قال تقرير شركة بيان للاستثمار تمكن سوق الكويت للأوراق المالية من تحقيق مكاسب جيدة لمؤشراته الثلاثة في الأسبوع الماضي، والذي يعد الأسبوع الرابع على التوالي الذي تنهيه مؤشرات السوق في المنطقة الخضراء، حيث جاء ذلك على الرغم من التذبذب الذي شهده السوق خلال معظم الجلسات اليومية من الأسبوع، نتيجة نشاط العمليات المضاربية التي شملت العديد من الأسهم المدرجة، ولاسيما الأسهم الصغيرة والمتوسطة، وقد انعكست تلك المضاربات بشكل إيجابي على مؤشرات السوق الثلاثة، وخاصة المؤشر السعري الذي استطاع أن يتخطى مستوى 7.250 نقطة، مسجلاً أعلى مستوى إغلاق له منذ ما يقرب من ثلاث سنوات.

وأضاف التقرير على الصعيد الاقتصادي، نشرت صحيفة «فاينانشيال تايمز» ملفاً خاصاً عن الاقتصاد الكويتي، تناولت فيه بعض السلبيات التي يشهدها الاقتصاد المحلي، ومنها وضع القطاع الخاص، وتعثر خطة التنمية.

وأشار على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد أنهى السوق تعاملاته مسجلاً ارتفاعاً لمؤشراته الثلاثة، حيث لقي الدعم من استمرار عمليات الشراء في السيطرة على مجريات التداول خلال معظم جلسات الأسبوع، والتي تركزت بشكل كبير على الأسهم الصغيرة، مما أدى إلى ارتفاع مؤشرات السوق الثلاثة، ولاسيما المؤشر السعري الذي تمكن من تحقيق أعلى مستوى إغلاق له منذ شهر مايو عام 2010.

وعلى الرغم من الارتفاع الذي حققه السوق خلال الأسبوع الماضي، إلا أن عمليات جني الأرباح لم تكن غائبة في التأثير على أداء مؤشراته، حيث شهدت معظم الجلسات اليومية عمليات بيع جزئية بهدف جني الأرباح، شملت بعض الأسهم القيادية والصغيرة على حد سواء، وهو الأمر الذي يفسر حالة التذبذب التي شهدتها مؤشرات السوق خلال تلك الجلسات.

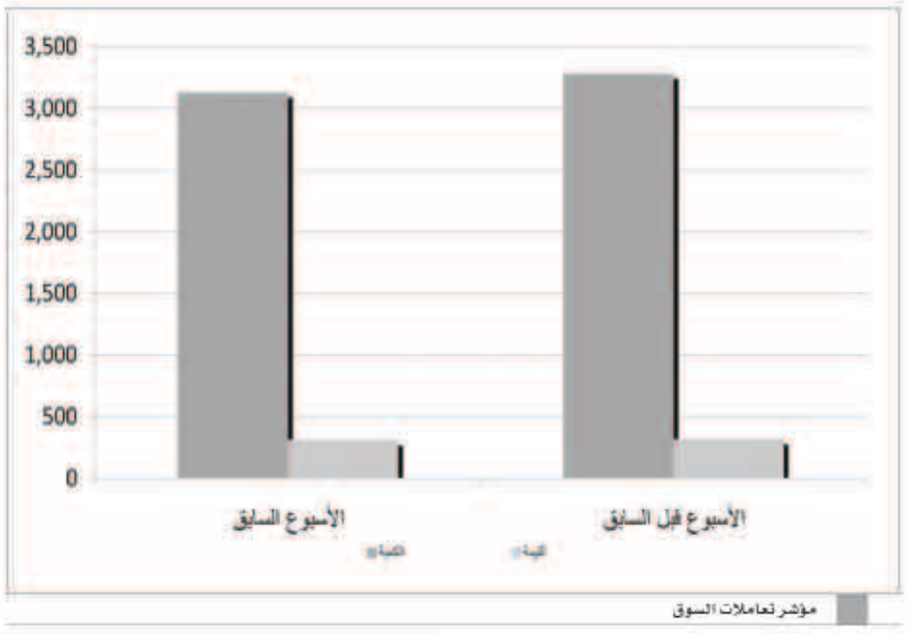

مؤشر تعاملات السوق

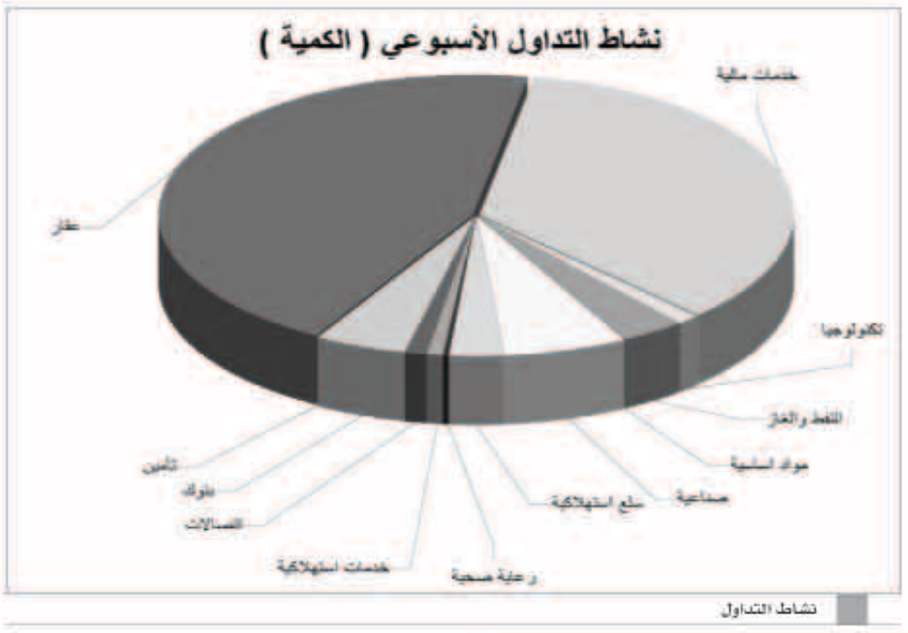

نشاط التداول

جميع قطاعات السوق سجلت نمواً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع عند 988.60 نقطة

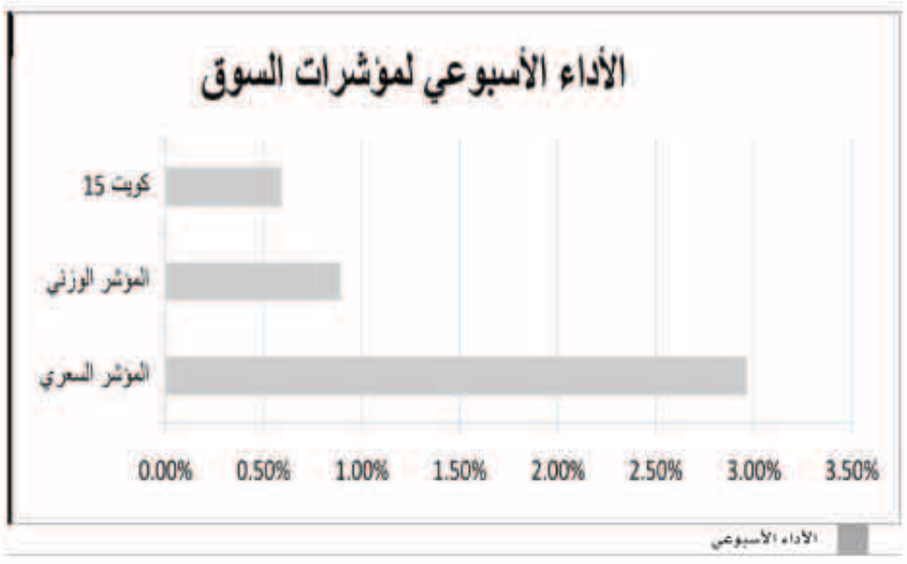

الأداء الأسبوعي

قطاع العقار شغل المركز الأول في حجم التداول إذ بلغ عدد الأسهم 1.39 مليار سهم

من جهة أخرى، شهدت مؤشرات التداول في السوق تراجعا خلال تعاملات الأسبوع الماضي، بالمقارنة مع الأسبوع الذي سبقه، حيث جاء ذلك نتيجة حالة الحذر التي تنتاب بعض المتداولين وتخوفهم من حركة تصحيح مرتقبة، إضافة إلى ترقب الكثير منهم إعلان الشركات المدرجة عن بياناتها المالية لفترة الربع الأول من العام الحالي. والجدير بالذكر، أن جلسة نهاية الأسبوع قد شهدت ارتفاعاً واضحاً في مؤشرات التداول، وخاصة القيمة التي نمت بنسبة 103.94 في المئة مقارنة مع الجلسة السابقة.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 22.81 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 8.22 في المئة . في حين زادت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 لتصل إلى 6.17 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7,287.67 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 2.96 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نمواً نسبته 0.89 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 451.97 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,071.37 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 0.59 في المئة . وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تراجع المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث نقص متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 2.51 في المئة ليصل إلى 61.81 مليون د.ك، في حين سجل متوسط كمية التداول تراجعا نسبته 4.58 في المئة، ليبلغ 625.32 مليون سهم.

سجلت جميع قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نموا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي باستثناء قطاع التأمين، والذي أغلق مؤشره عند مستوى 988.60 نقطة، متراجعا بنسبة 0.20 في المئة . هذا وقد تصدر قطاع التكنولوجيا القطاعات التي سجلت ارتفاعا، حيث اقفل مؤشره عند 1,131.71 نقطة مسجلاً نمواً بنسبة 6.53 في المئة . تبعه قطاع العقار في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 6.04 في المئة مغلقا عند مستوى 1,352.61 نقطة، ثم جاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثالثة، حيث نما مؤشره بنسبة 3.62 في المئة، مقفلا عند 1,063.17 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع الاتصالات، والذي أغلق مؤشره عند 905 نقطة مسجلا مكاسب بلغت نسبتها 0.19 في المئة .

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 1.39 مليار سهم شكلت 44.41 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول 1.09 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 34.80 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 6.45 في المئة بعد أن وصل إلى 201.80 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع العقار المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 32.41 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 100.17 مليون د.ك.. وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 23.28 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 71.94 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها البنوك، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 63.96 مليون د.ك. شكلت 20.69 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

«برقان» يستضيف مؤتمر التدقيق الداخلي الأول للقطاع المصرفي الكويتي

القصبي متحدثا

جانب من المشاركين في المؤتمر

استضاف بنك برقان مؤخراً مؤتمر التدقيق الداخلي الاول للقطاع المصرفي في الكويت الذي عقد في فندق شيراتون الكويت. وقد شارك في المؤتمر رؤساء اقسام التدقيق الداخلي في البنوك المحلية والاجنبية الذين لهم عضوية في اتحاد المصارف الكويتي.

هذا وقدم المؤتمر فرصة للمشاركين من شركات التدقيق الدخلي العالمية مثل إرنست ويونغ و كي بي ام جي و برايس ووترهاوس كوبرز بالاضافة الى بروتيفيتي لتسليط الضوء على كافة المواضيع المختلفة المتعلقة بالتدقيق الداخلي وافضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

في هذا الصدد قال السيد عمرو القصبي، رئيس إدارة التدقيق الداخلي لمجموعة بنك برقان:«من المهم أن نلاحظ وظيفة ادارة التدقيق الداخلي ودورها البارز داخل أي مؤسسة. وفي قطاع المصارف، تزداد أهمية تلك الإدارات من خلال قيامها بالتأكد من فعالية كافة العمليات المصرفية والمساهمة في بناء و تطوير علاقة قوية بين إدارة البنك والجهات الرقابية».

واضاف القصبي قائلا: «وفي بنك برقان، نؤمن بان ادارة التدقيق الداخلي لها دور متميز و تعتبر جزأ لا يتجزأ من حوكمة الشركات، وإننا مستمرون دوما بتقديم وتوفير البرامج التدريبية العملية والتطبيقية لموظفينا ولشركاتنا التابعة بهدف تطوير أداء كافة عملياتنا».

يستمر بنك برقان في الكشف عن ريادته وتميزه من خلال المشاركة والمساهمة في العديد من المؤتمرات والندوات المهمة، وكذلك من خلال تطبيق افضل المعايير والممارسات العالمية في جميع عملياته بهدف توفير جودة عالية في كل ما يقدمه من حلول مالية ومصرفية على المستوى المحلي والإقليمي.

بنوك عالمية تتخوف من تمويل المشاريع النفطية في المياه العميقة

مؤشر النفط الخام

أبدى عدد من البنوك العالمية تخوفها من تمويل المشاريع النفطية والغاز في المياه العميقة في ظل ارتفاع نسبة المخاطر وتراجع أسعار النفط في الآونة الأخيرة ما يعرض هذه المشاريع إلى الخسارة سيما وأن مثل هذه المشاريع تتطلب مبالغ طائلة تصل إلى مئات المليارات من الدولارات وسط ضبابية في حجم الطلب على النفط والغاز في المستقبل القريب.وأشارت نشرة «إنرجي بروجكتس» المتخصصة في رصد مسار المشاريع الطاقوية والصناعية في العالم إلى أن كثيرا من البنوك ومراكز التمويل العالمية احجمت بصورة ملحوظة عن قبول تمويل مشاريع تعتزم الشركات النفطية تنفيذها في مياه المحيطات البعيدة، حيث توجد احتياطيات نفطية أضحت في مستويات تجارية بعد ارتفاع أسعار النفط إلى ما فوق 110 دولارات للبرميل خلال السنوات القليلة الماضية، بيد أن هبوط النفط نتيجة إلى تفهقر نمو الاقتصاد العالمي أذكى المخاوف لدى هذه الجهات التمويلية من احتمال إلا تكون هذه المشاريع مربحة بالصورة التي تحقق الفائدة من ركوب مخاطر التمويل المستقبلي. وارجع محللون ماليون هذا التردد لدى جهات التمويل إلى وجود فرصة مماثلة في مشاريع نفطية لدى عدد من الدول التي تقل نسبة المخاطرة فيها كما ان استخراج النفط في هذه الدول لا تزيد تكاليفه على 10 دولارات للبرميل على سبيل المثال، ويؤكد المحللون أن الاستثمار في المياه العميقة يتطلب أن تبقى أسعار النفط فوق 70 دولارا للبرميل وهو أمر لا يمكن ضمانه في ظل تذبذب معدلات نمو الاقتصاد العالمي.

دبي: 708.1 ملايين درهم قيمة مشتريات الأجانب من الأسهم خلال أسبوع

بلغ صافي الاستثمار الأجنبي من شراء وبيع للأسهم في سوق دبي المالي خلال اسبوع نحو 26.2 مليون درهم كمحصلة شراء.

وأفاد بيان صحافي صدر عن سوق دبي المالي اليوم بأن قيمة مشتريات الأجانب من الأسهم خلال الفترة من 21 إلى 25 ابريل الجاري بلغت 708.1 ملايين درهم لتشكل ما نسبته 43.3 في المائة من إجمالي قيمة مشتريات السوق فيما وصلت قيمة مبيعاتهم إلى 681.9 مليون درهم بنسبة 41.7 في المئة من إجمالي قيمة المبيعات.

وذكر أن قيمة الأسهم المشتراة من المستثمرين المؤسساتيين خلال الأسبوع بلغت حوالي 467.5 مليون درهم بنسبة 28.6 في المئة من إجمالي قيمة التداول وفي المقابل بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم حوالي 372 مليون درهم بنسبة 22.7 في المئة ليصل بذلك صافي الاستثمار المؤسسي خلال الفترة إلى نحو 95.5 مليون درهم كمحصلة شراء.

«الخطوط التركية» تستهدف أكثر من 150 ألف راكب من الكويت وتشغل 5 رحلات

شهاب الدين هربوت

توقع شهاب الدين هربوت محافظ بورصة السياحية التركية أن تنجح مدينته السياحية في استقطاب آلاف السياح من الكويت خلال الصيف المقبل مشيرا إلى أن المؤشرات الأولية للحجوزات تؤكد نمو متوقع للسياحة الكويتية إلى تركيا بشكل عام والى بورصة بشكل خاص.

كما توقع هربوت تدفق المزيد من السياح العرب إلى مدينته لتتراوح نسبتهم ما بين 15 الى 20 في المئة من إجمالي 1.5 مليون سائح عربي يزور تركيا سنويا، وذلك في اطار إعلان المنظمة العربية للسياحة اختيار المحافظة لتكون الوجهة الرئيسية للسياحة في العالم العربي.

وأشار هربوت في إطار ما شهدته المحافظة من مراسم افتتاح بورصة السياحية 2013 واستقبال عددا من ممثلي سفراء العرب من مصر وتونس والمغرب واليمن والأردن والسعودية وعدد من وزراء وممثلي قطاع السياحة في تركيا والدول العربية والعديد من وسائل الأعلام العربية والعالمية، إلي أن مدينة بورصة تعتبر اليوم واحدة من مراكز الجذب السياحي للعالم العربي وذلك بفضل العديد من المقومات التي تشهدها المدينة حيث تحتضن العديد من الآثار التاريخية التي تعود إلى عصور الرومان والبيزنطيين والأتراك السلاجقة والحقبة العثمانية العريقة.

وأوضح أن محافظة بورصة التي يعود تاريخها الي أكثر من 600 عام تحتضن العديد من المعالم الاثرية ومنها قبور 6 من السلاطين العثمانيين الذين اتخذوا المدينة عاصمة لهم على مدار 130 عاما، والمساجد التاريخية والحمّامات، والأسواق المغلقة التاريخية التي تحتوي على أفضل انواع الحرير الطبيعي والسلع التراثية الأخرى، وكذلك البيوت العثمانية القديمة وشلالات المياه والبحيرات والمناظر الطبيعية الخلابة والأجواء الريفية القديمة، التي يمكن مشاهدتها عبر التلفريك، هذا الى جانب المرافق الترفيهية والفنادق وإمكانات لممارسة الرياضات بمختلف انواعها ومنها التزحلق على الجليد والمياه.